

المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)



سرت 17 مايو 2025م

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينة

أ.د. الطيب محمد القبلي

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025 هـ

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبومدين

أ.د. الطيب محمد القبي

المراجعة اللغوية

د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025 م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 290 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك 5-65-891-9959-978 ISBN

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْءُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح النائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. سعاد عياش علي معرف

رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي د. محمود جمعة المجدوب

أعضاء اللجنة التحضيرية

أ. مصباح مفتاح الدليو	أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عبدالباسط اهلal الدبار
علي مصطفى مكادة	سفيان سالم الشعالي
خالد جمعة مهلهل	خالد محمد درياق

المحتويات

الصفحة	العنوان
3	كلمة رئيس الجامعة أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
4	كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي
5	كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب
6	كلمة رئيس اللجنة العلمية د. سعد عياش علي امعرف
34 - 7	أثر التحول الرقمي في تحسين التحصيل الضريبي دراسة ميدانية في مكتب مصلحة ضرائب مصراتة أ. سرور بشير علي الطويل أ. امباركة محمد سالم محمد
48 - 35	تقييم مؤشرات الاداء الضريبي في ليبيا للفترة من (1980 - 2020) أ. حليلة لزهة السماع
78 - 49	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي/ دراسة ميدانية د. فاطمة مفتاح خليل الفلاح أ. ناصر امراجع إدريس الفارسي
102 - 79	معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية الليبية دراسة حالة: إدارة الضرائب بمدينة زليتن ومسلاتة د. ناصر ميلاد بن يونس د. عبد الفتاح محمد كرزمه
126 - 103	تحديات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الضريبية دراسة حالة - الإدارة الرئيسية بمصلحة الضرائب الليبية أ. عبد السلام محمد عبد الكريم

المحتويات

الصفحة	العنوان
154-127	مدى أهمية الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا دراسة ميدانية على إدارة الضرائب بالمرقب وزليتن د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعة المحجوب
180-155	دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضمان الالتزام بالقوانين الضريبية أ. نحوي رمضان خليفة اعموده أ. ليلى مولود أحمد الكار
208-181	أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية في ليبيا، دراسة تطبيقية عن الفترة 1973 – 2023 أ.د. أكرم علي محمد زويي أ. ملاك عاشور أمينسي العديلي أ. وردة نصر فرج صداقة
228-209	الثبات التشريعي للضريبة في ليبيا ودوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أ. خليفة محمد علي إمطير أ. الصديق محمد علي القبي
252-229	الإيرادات الضريبة وإسهامها في الميزانية العامة للدولة الليبية دراسة تحليلية مقارنة من منظور محاسبي خلال المدة (2015 – 2024) د. سعاد عياش علي امعرف د. أبو القاسم محمود أبو ستالة
288-253	الاستقامة التنظيمية في ضوء بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية دراسة ميدانية على الموظفين في إدارتي مصلحة الضرائب دونة والجبل الأخضر أ.د. وائل محمد جبريل أ. خالد حسين دخيل
318-289	الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانية العامة وتغطية الإنفاق العام في ليبيا، دراسة تطبيقية على الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2010م – 2024م. د. خالد عبد الواحد النخاط علي سعد البرداح
340-319	تحليل دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين في العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية: دراسة قياسية لحالة ليبيا د. صقر حمد الجلياني أ. د عبد العزيز علي صداقة د. أحمد نصيب الصويديق
360-341	قياس العلاقة بين إيرادات الضرائب والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023) د. محمد عمر الشويرف د. نجاح الطاهر البيصاص د. عبد الله رجب الفاضلي د. جمعه فرحات عقيل

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام،
وبمجال الدراسات الاقتصادية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد
تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الرابع، والذي يهدف إلى تقييم وإصلاح نظام الضرائب في
ليبيا ..

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء
القطاعات الانتاجية والخدمية.

وختاماً.. نود أن نعبر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في
فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيمة دوراً كبيراً في إنجاح هذا الحدث
العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. يسعدنا ويشرفنا أن نقدم بين أيديكم هذا الإصدار العلمي الذي يؤثّق أعمال المؤتمر العلمي الذي نظّمته كلية الاقتصاد بجامعة سرت تحت عنوان: “النظام الضريبي في ليبيا: تقييم وإصلاح”، والذي يُمثّل ثمرة جهد أكاديمي مشترك ساهم فيه نخبة من الباحثين والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والمالية العامة والتشريعات الضريبية، وجاء هذا المؤتمر استجابةً لحاجة ملحة لتقييم واقع النظام الضريبي في ليبيا، واستشراف سُبل إصلاحه وتطويره بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة والتحديات الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد. وناقشت الأوراق العلمية المقدمة طيفاً واسعاً من القضايا، من بينها فعالية السياسات الضريبية، وسبل تحسين الامتثال الضريبي، والعدالة في توزيع العبء الضريبي، ودور التكنولوجيا في تحديث الإدارة الضريبية. وإصدار هذا الكتاب لا يُمثّل فقط توثيقاً علمياً لأعمال المؤتمر، بل يُعدّ مرجعاً مهماً لصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي يُسهم في تعزيز الحوار الوطني حول أحد أهم مكونات السياسة المالية في الدولة. ونتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكل الباحثين المشاركين، وللجنة العلمية والتحضيرية، ولكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث العلمي، ونأمل أن يشكّل هذا العمل خطوة فعّالة نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة في ليبيا.

وفقنا الله جميعاً لِمَا فيه خير جامعتنا ووطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...
تحية طيبة وبعد ..

تشرفت كلية الاقتصاد بكافة مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب باعتراز كبير أن أقامت مؤتمرها العلمي الدولي الرابع في 17-05-2025م إذ احتضن هذا المؤتمر نخبة من البحوث والخبراء في المجال الضريبي والمجالات المرتبطة به. وانطلاقاً من الدور المنوط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات والنشاطات العلمية وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال ودعمًا للبيئة المجتمعية تعلن الكلية عن افتتاح فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والموسم بعنوان:

النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)

حيث انبثقت فكرة هذا المؤتمر من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات والمستمر إلى يومنا هذا والمتعلق بالنظام الضريبي، والذي يُعدّ من القطاعات المهمة للدول، وكذلك التغييرات والأزمات والقوانين المنظّمة للعمل الضريبي.

وأخيرًا يسرني في هذه اللحظات أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في سبيل أن يظهر هذا المؤتمر بالشكل اللائق والمشرف.

وختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي الباحثين كل باسمه وصفته من كل المدن والجامعات الليبية، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. علي مفتاح التائب

عميد كلية الاقتصاد ورئيس المؤتمر

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم تظل قضية الإصلاح الضريبي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ليبيا، حيث يواجه النظام الضريبي تحديات معقدة تتطلب تقييماً شاملاً وإصلاحاً مستداماً يضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويأتي انعقاد المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد تحت شعار "تقييم وإصلاح" ليكون منصة علمية رصينة تجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين، بهدف تحليل واقع النظام الضريبي الليبي واستشراف آفاق تطويره بما يتماشى مع المستحدثات الإقليمية والدولية. فهذا المؤتمر يمثل فرصة مهمة لمناقشة الرؤى المستقبلية التي تسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحسين أدائه، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحرصت اللجنة العلمية على انتقاء أوراق بحثية تتميز بالدقة الأكاديمية والموضوعية العلمية، حيث تناول القضايا الجوهرية المرتبطة بالنظام الضريبي، وتسلط الضوء على الحلول المبتكرة والممارسات الناجحة التي يمكن تطبيقها لإصلاح المنظومة الضريبية الليبية. فالنظام الضريبي لا يقتصر دوره على تحصيل الإيرادات فحسب، بل يُعدّ أحد الدعائم الرئيسة للسياسات المالية والاقتصادية، ويشكّل أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

وإننا على يقين أنّ النقاشات العلمية والأفكار المطروحة في هذا المؤتمر ستسهم في صياغة خارطة طريق واضحة للإصلاح الضريبي، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تعزز من كفاءة النظام وشفافيته، وتدعم بيئة الأعمال، وتحقق العدالة الضريبية المنشودة.

وفي الختام، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذا الحدث العلمي، ولكافة الباحثين المشاركين في إثراء النقاش العلمي بجهودهم وأفكارهم القيمة. ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لتحقيق أهداف هذا المؤتمر، وأن يكون محطة انطلاق نحو بناء نظام ضريبي عصري يسهم في نهضة ليبيا الاقتصادية..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. سعاد عياش علي امعرف
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

مدى أهمية الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا دراسة ميدانية على إدارة الضرائب بالمرقب وزليتن

د. محمود جمعه المحجوب

كلية الاقتصاد، جامعة المرقب

Mahmud.Mahjob@Elmerqib.Edu.Ly

د. شكري أحمد عامر

كلية الاقتصاد، جامعة المرقب

Shukri.Amer@Elmerqib.Edu.Ly

الملخص:

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي للتعرف على مدى أهمية الإصلاح الضريبي في تعزيز استدامة الإيرادات الضريبية في ليبيا من خلال دراسة تطبيقية على إدارة الضرائب بالمرقب وزليتن، وكيفية تحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في ليبيا، والتعرف على متطلبات النظام الضريبي في ليبيا، بالإضافة إلى معرفة البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي في ليبيا، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بواسطة دراسة عينة من مكاتب الضرائب بالمنطقة الغربية، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنّ هناك تأثير إيجابي وأهمية ذات دلالة إحصائية لتحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في ليبيا، كأحد مقومات عملية الإصلاح الضريبي، لتحسين جباية الإيرادات الضريبية، وأنّ هناك تأثير إيجابي وأهمية ذات دلالة إحصائية لتوفر متطلبات للنظام الضريبي في ليبيا، كأحد مقومات عملية الإصلاح الضريبي، لتحسين جباية الإيرادات الضريبية، وأنّ هناك تأثير إيجابي وأهمية ذات دلالة إحصائية لتوفر البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي في ليبيا كأحد مقومات عملية الإصلاح الضريبي، لتحسين جباية الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى أنّ هناك تأثير إيجابي وأهمية ذات دلالة إحصائية للإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا، وقدّمت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة توفير العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة من خلال تكوين متخصص في الضرائب، وتبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها، وتفادي التعديلات المستمرة حتى يسهل على موظفي الإدارة الضريبية والممولين بالضريبة استيعابها، بالإضافة إلى محاولة رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، من خلال تدريب العاملين بشكل مستمر، والعمل على تحديث البيانات والمعلومات، باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

الكلمات الدالة: النظام الضريبي، الإصلاح الضريبي، إدارة الضرائب.

Bezel Important Is Tax Reform For Tax Collection In Libya (A Field Study On Tax Administration In Merqib And Zliten)

Dr. Shukri Ahmed Amer

Faculty of Economics - Al-Merqib University

Shukri.Amer@Elmerqib.Edu.Ly

Dr. Mahmoud Gomaa Al-Mahjoub

Faculty of Economics - Al-Merqib University

Mahmud.Mahjob@Elmerqib.Edu.Ly

Abstract

This study aimed primarily to identify the importance of tax reform in enhancing the sustainability of tax revenues in Libya through an applied study on the tax administration in Al-Merqib and Zliten, and how to analyze the structure of general taxes and the tax system in Libya, Learn about the requirements of the tax system in Libya, in addition to knowing the possible alternatives for tax reform in Libya, To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used, by studying a sample of tax offices in the western region. The study reached several results, the most important of which are: that there is a positive impact and statistically significant importance for analyzing the structure of general taxes and the tax system in Libya, as one of the components of the tax reform process, to improve the collection of tax revenues, There is a positive impact and statistically significant importance for the availability of requirements for the tax system in Libya, as one of the components of the tax reform process, to improve the collection of tax revenues, and there is a positive impact and statistically significant importance for the availability of possible alternatives for tax reform in Libya as one of the components of the tax reform process, to improve the collection of tax revenues, in addition to that there is a positive impact and statistically significant importance For tax reform to improve the collection of tax revenues in Libya, the study presented several recommendations, including: the necessity of providing highly qualified technical and administrative personnel with extensive experience through specialized training in taxes, Simplifying tax laws and their implementation procedures and avoiding continuous amendments so that they are easier for tax administration employees and taxpayers to understand, in addition to trying to raise the efficiency and develop the performance of the tax administration, through continuous training of employees, and working to update data and information, using information technology.

Keywords: Tax system, tax reform, tax administration.

1. الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

تسعي ليبيا إسوة بباقي دول العالم لتحقيق التنمية المستدامة بواسطة عدد من الآليات والاستراتيجيات الاقتصادية والبيئية، كاستخدام الضرائب كمرشد مساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هذا وكان دور النظام الضريبي قديماً مقتصر على تمويل خزينة الدولة، وذلك من أجل تغطية الانفاق العام، لكن مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت مهام الدولة أكثر تعقيداً، لذا وجب إدخال مجموعة من الإصلاحات على السياسات المالية لتواكب التطورات السريعة التي شهدها العالم.

هذا وتلعب إدارة الضرائب دوراً محورياً في المجال الاقتصادي والاجتماعي لكونها المصدر الرئيس لتمويل الخزينة ومساهمتها في صياغة السياسات التنموية، إلا أنّ جمع الضرائب وفرضها يُعدّ عملية معقدة وبطيئة، كذلك احتمالية أن يؤدي انخفاض الفعالية لنقص الإيرادات وزيادة معدلات الجريمة الجبائية.

وتعود أسباب الإصلاح الضريبي إلى النقائص الموجودة في النظام الضريبي القديم الذي كان لا يساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي، وثقل العبء الضريبي، وكذلك اعتبار النظام الضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة، وعدم فعالية الخوافز الضريبية في توجيه الاستثمار، بالإضافة إلى ضعف العدالة الضريبية (الصادفة، 2016).

هذا واتجهت أغلب دول العالم نحو الإصلاح الضريبي من خلال مسارين، الأول إعادة بناء الهيكل الضريبي، الذي بدوره يؤدي لزيادة الاعتماد على مختلف أنواع الضرائب، والثاني هو توسيع القاعدة الضريبية بإلغاء أغلب الإعفاءات ونظم المعاملة التفصيلية عن طريق السعي للوصول لفئات الممولين العاملين في المؤسسات الغير رسمية، وغير الخاضعين للضرائب (World Bank Group, 2018).

وفي اتجاه آخر زاد الاهتمام بالعمل على زيادة الإيرادات العامة المختلفة باعتبار أنّ الضرائب تُعدّ إحدى أهم الموارد لتمويل الموازنة العامة، لِمَا تتمتع به من مظهر سيادي فتفرض وتجمع بواسطة الدولة، ناهيك عن تميزها بالاستمرارية، الأمر الذي أوجب الإصلاح الضريبي لتحقيق كل ذلك (أبادير، وأبو الحسن، 2019).

ويتضمن تحديث إدارة الضرائب إتمام العمليات الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى دافعي الضرائب، من خلال الاعتماد على الأنظمة الآلية، ويمكن إدارات الضرائب من إدارة عملياتها بشكل أكثر فعالية، مما يضمن الدقة والاتساق في العمليات المتعلقة بالضرائب، فتعزيز خدمات دافعي الضرائب من خلال المنصات الرقمية يُعدّ عنصراً مهماً لآخر في تحديث إدارة الضرائب (لقاط، بن مشرن، 2024).

وحيث إنّ الضرائب تُعدّ من أهم أشكال الإيرادات العامة للدولة؛ لتمييزها المهم في المساهمة بتحقيق أهداف السياسة المالية، وأنّ الضريبة فريضة مالية تحصلها الدولة لتغطية النفقات العامة تمّ التركيز على محتوى النظام الضريبي في ليبيا، وأهم الإصلاحات الممكنة وأهدافها.

2.1 مشكلة الدراسة:

يُجرى الإصلاح الضريبي عادة لغرض تحسين كفاءة إدارة الضرائب وتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها من خلال النظام الضريبي، ناهيك عن أهمية الإصلاح الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، والسماح بالتحصيل الضريبي بأكثر كفاءة وعدالة، مما يجعل مستويات الإيرادات الضريبية أكثر استدامة، ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما مدى تأثير الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

أ. كيف يتم تحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في ليبيا ؟

ب. هل تتوفر متطلبات جودة النظام الضريبي في ليبيا ؟

ج. هل تتوفر بدائل لإصلاح النظام الضريبي في ليبيا ؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل رئيس للتعرف على مدى أهمية الإصلاح الضريبي في تعزيز

استدامة الإيرادات الضريبية في ليبيا، بالإضافة إلى الأهداف الفرعية الآتية:

أ. التعرف على كيفية تحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في ليبيا.

ب. التعرف على متطلبات النظام الضريبي في ليبيا.

ج. التعرف على البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي في ليبيا.

4.1 أهمية الدراسة:

- تنبع الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة من:
- أ. توفر آلية محددة لتحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في ليبيا.
 - ب. من الممكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة العديد من الجهات وبخاصة المؤسسات الليبية للإصلاح الضريبي في ليبيا.
 - ج. من الممكن أن تفيد نتائج الدراسة الجهات المهنية في معرفة البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي، ومدى فاعليتها في تحسين جباية الإيرادات في ليبيا.

5.1 فرضيات الدراسة:

- على ضوء مشكلة وأهداف البحث تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:
- الفرضية الرئيسة: لا يوجد تأثير للإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا.
- وتشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:
- الفرضية الفرعية الأولى: لا يمكن تحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في ليبيا.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا تتوفر متطلبات للنظام الضريبي في ليبيا.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا تتوفر البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي في ليبيا.

6.1 منهج الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة أستخدم المنهج الوصفي التحليلي، بدراسة عينة من إدارات الضرائب في ليبيا.

7.1 منهجية الدراسة:

البيانات الثانوية: تمّ تجميع البيانات من المصادر المتمثلة في الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والأبحاث والدراسات السابقة.

البيانات الأولية: تمّ تجميع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة من خلال استمارة استبيان كأداة رئيسة للدراسة صممت لهذا الغرض، تضمنت مجموعة من الأسئلة لدراسة متغيرات الدراسة وذلك من أجل اختبار فرضيات الدراسة، وتمّ اختيار مقياس ليكرت الخماسي لتحديد بدائل الإجابة المتاحة.

8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين والعاملين بإدارة الضرائب فرعى المرقب وزليتن،

وبلغ عددهم تسعون موظفاً، حيث تم استخدام المسح الشامل في توزيع استمارات الاستبيان نظراً لصغر حجم المجتمع.

9.1 حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: مدى أهمية الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا.

الحدود المكانية: إدارة الضرائب فرعي المرقب وزليتن.

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 01/01 إلى 31/03/2025م.

الحدود البشرية: موظفو إدارة الضرائب فرعي المرقب وزليتن.

10.1 التعريفات الإجرائية:

النظام الضريبي: هو "مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب، تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبياً متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية، من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية" (عثمان، 2000، ص16).

الإصلاح الضريبي: هو "عملية إضفاء الشفافية على النظام الضريبي القائم سواء من حيث التشريع الضريبي، والهيكل الضريبي والإدارة الضريبية، وجعلها أكثر واقعية، وتوسيع الأوعية الضريبية مع استبعاد الفقراء والتخفيف عن كاهلهم بشكل يقلل من المصروفات الضريبية، ويفعل النظام الضريبي ويجعله أكثر تناغمًا مع الأداء الداخلي المطلوب، والتطورات الخارجية المتسارعة" (حسان، 2015).

إدارة الضرائب: وهي التي تختص بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها، واقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى درجات من الاتقان والكمال وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عبد الكافي، 2018، ص185).

2. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة (لقاط، بن مشرن، 2024)، بعنوان: متطلبات عصرنة إدارة الضرائب، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الإصلاحات الواجب اتخاذها لزيادة فعالية الجهود المبذولة للعصرنة، مع تقييم الإصلاحات المبذولة في الجزائر، والتقييم من خلال آراء المستجوبين، واستخدمت

الدراسة المنهج الوصفي، وتوصّلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: أنّ نجاح الجهود المبذولة لعصرنة إدارة الضرائب بنسبة مقبولة، وأنّ الإصلاحات الواجب اتخاذها لزيادة فعالية الجهود المبذولة لعصرنة إدارة الضرائب كانت مركزة على الإجراءات بالتقديمات وتسهيل عمليات الدفع وتوفير الوسائل اللازمة لذلك، وقدّمت الدراسة توصيات عدة منها: الاعتماد على موظفين لهم خبرة في مجال الإعلام، والاعتناء بالموظف من خلال توفير دورات تكوينية عن بعد لتوفير الوقت، وتوفير الوسائل المادية التي تتماشى مع العصرنة.

2.2 دراسة (محمود، 2024)، بعنوان: أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الضريبية والتكوين الرأسمالي في مصر، هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم وأهمية ضريبة القيمة المضافة ومتطلباتها، وتقدير أثر تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة على الحصيلة الضريبية في مصر، واستخدمت الدراسة الأسلوبين الاستنباطي والاستقرائي من خلال مراجعة المساهمات الاقتصادية، وتحليل ومبررات ودواعي تطبيقها، واستخدمت كذلك المنهج التحليلي لاختبار صحة الفرضيات، وتوصّلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنّ أهمية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وفقاً للقانون المعمول به، وأنّه من أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي، ومن أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى أنّ تطبيقها له أثر معنوي على الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب الأخرى، وقدّمت الدراسة توصيات عدة من أهمها: المحاولة في رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية بواسطة التدريب المستمر للعاملين بها، مع تحديث وتطوير نظم وتكنولوجيا البيانات والمعلومات والتحصيل الإلكتروني، وتوحيد وتبسيط الإجراءات الضريبية للحد من التهرب الضريبي، وضرورة دمج القطاع غير الرسمي مع القطاع الرسمي، من خلال تيسير إجراءات تسجيل الممولين غير المسجلين.

3.2 دراسة (محمود، 2024)، بعنوان: دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية، هدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة وأهمية تفعيل التحول الرقمي، بالإضافة إلى بيان انعكاس التحول الرقمي على الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على أداة الاستبيان، وتوصّلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنّ التحول الرقمي له تأثير ملحوظ على زيادة التحصيل الضريبي، بواسطة اتباع مجموعة من الآليات التي تساعد في تحديث العمل بمصلحة الضرائب منها: تطبيق القرارات الضريبية الالكترونية والتحصيل الالكتروني الضريبي، بالإضافة

إلى أنّ المنظومة الضريبية الإلكترونية تساعد في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي مما يزيد من الإيرادات الضريبية، وقدمت الدراسة توصيات عدة من أهمها: ضرورة إتمام عمليات التحول الرقمي وتطوير مستوياتها الراهنة في مصلحة الضرائب، بالتحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني مما يحسن من كفاءة الإدارة، ويخفف العبء الإداري على العاملين، والعمل على توفير نظام معلومات الكتروني جيد، وبناء قواعد بيانات متكاملة عن طريق حصر الاحتياجات الأساسية اللازمة لإتمام التحول الرقمي مع الجهات الخارجية لتوفير الأنظمة والبرمجيات المختلفة التي تساهم بشكل كبير في رفع كفاءة النظام الضريبي في مصلحة الضرائب.

4.2 دراسة (Paul et al, 2024) بعنوان: تأثير الإصلاحات الضريبية على أداء تحصيل الإيرادات في أوغندا. الدور الوسيط للابتكار في الضرائب الإلكترونية في إدارة الضرائب، هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير الإصلاحات الضريبية على أداء تحصيل الإيرادات في أوغندا، مع التركيز على الدور الوسيط للابتكار في الضرائب الإلكترونية في إدارة الضرائب. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال تصميم مسح مقطعي لجمع البيانات، بالإضافة إلى استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لتحليل العلاقة بين الإصلاحات الضريبية وأداء تحصيل الإيرادات، وتوصلت الدراسة لنتائج عدة منها: وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائية بين الإصلاحات الضريبية وأداء تحصيل الإيرادات، كذلك وجود أهمية الابتكار في الضرائب الإلكترونية كعامل وسيط في هذه العلاقة، وفهم فعالية الإصلاح الضريبي في الدول النامية، بالاعتماد على دور مفاهيم العدالة، والتشقيف الضريبي، والتطورات التكنولوجية في تحسين الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات، وأنّ اتباع النهج الشامل يدمج هذه العوامل أمر بالغ الأهمية لتعزيز كفاءة وفعالية النظام الضريبي في أوغندا، وقدمت الدراسة توصيات لتحسين استراتيجيات الإصلاح الضريبي وتنفيذه لتعزيز أداء تحصيل الإيرادات.

5.2 دراسة (الهنداوي، 2023)، بعنوان: تقييم دور ضريبة القيمة المضافة في تعزيز أهداف عملية الإصلاح الضريبي، هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم وأنواع وخصائص ضريبة القيمة المضافة وطرق احتسابها، وتقييم آثار الضريبة لمعرفة التصميم الكفوء لها، والذي يجعلها أوفر حصيلة وأكثر حيادية وعدالة، وأقلّ إضراراً بالكفاءة الاقتصادية، واستخدمت الدراسة الأسلوبين الاستنباطي والاستقرائي من خلال مراجعة المساهمات الاقتصادية، وتحليل آرائها ونتائجها؛ للوصول إلى تصور واضح حول مدى كفاءة هذه الضريبة وقدرتها على دعم

عمليات الإصلاح الضريبي، وتوصّلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنّ الضريبة على القيمة المضافة يمكنها أن تمارس دور حيوي وبارز في تحقيق العديد من أهداف ومبادئ عملية الإصلاح الضريبي، مالية كانت أو اقتصادية، بالإضافة إلى أنّها تقدم إطاراً مميزاً لا توفره الضرائب المباشرة من حيث تمكنها من معالجة قضايا متعددة كالتلوث والآثار الخارجية، وقدّمت الدراسة توصيات عدة من أهمها: ضرورة تحديد الوعاء الضريبي وفقاً للاستهلاك القومي على أن يتم حسابها بواسطة طريقة الائتمان الضريبي، تقديم الإعفاءات والأسعار التفصيلية في حال عجز الدولة عن الزيادة التصاعدية للضرائب على الدخل والتوسع في برامج المدفوعات التحويلية.

6.2 دراسة (Pasaribu et al, 2022)، بعنوان: الإصلاحات الضريبية والأداء المالي للمديرية العامة للضرائب في إندونيسيا، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الإصلاحات الضريبية على الأداء المالي للإدارة العامة للضرائب بإندونيسيا، من خلال نظريتي الإصلاح الضريبي الأمثل والنظم المفتوحة، واعتمدت الدراسة على الأدبيات في هذا المجال، وتوصّلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: ارتباط حجم الأموال المحصلة بحجم المعاملات ومصروفات التشغيل ومعدل التضخم ارتباطاً وثيقاً، وأنّ التحسن في الأداء الضريبي كان ملحوظاً بعد فترة من إصلاح النظام، وأنّ النظام الضريبي أصبح أكثر متانة وزيادة في الإيرادات بشكل مستدام، وأنّ الإصلاحات الإدارية وتقدم القرارات والمدفوعات إلكترونياً بالإضافة إلى التسجيل الإلكتروني وأرقام التعريف الضريبي الإلكترونية والمدفوعات الضريبية الإلكترونية كلها لها علاقة إيجابية مع أداء الإيرادات، الأمر الذي يشير إلى أن الرقمنة لها تأثير إيجابي على أداء الإيرادات، وقدّمت الدراسة توصيات عدة من أهمها: وجوب ضمان صانعي السياسات التوازن المستقر لأسعار الصرف، وضرورة المزيد من الإصلاحات الضريبية والمؤسسية لجعل النظام الضريبي أكثر ازدهاراً وتحسين جباية الإيرادات الضريبية بشكل مستدام، ووجوب مراجعة القوانين التي تحكم تحصيل الضرائب، وتحديد المسؤولية الجنائية لدافعي الضرائب المتخلفين عن السداد.

7.2 دراسة (Enerson et al, 2022)، بعنوان: دراسة تجريبية حول العلاقة بين نظام إدارة الضرائب الإلكتروني وكفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية، هدفت هذه الدراسة لمعرفة كيفية توليد الإيرادات الضريبية من خلال مناقشة الجدل المعاصر في أدبيات المحاسبة، بالإضافة إلى دراسة تأثير إدارة الضرائب الإلكتروني على كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية، واستخدمت

الدراسة أسلوب البحث المسحي من خلال أخذ عينات تعدادية كلية باستخدام أداة الاستبيان، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنّ نظام إدارة الضرائب الإلكتروني الذي تمّ قياسه بسهولة من خلال الاستخدام المتصورة، ونظام الدفع عبر وسائل الإنترنت، والتطبيقات الإلكترونية الأخرى كان له الأثر على تبسيط الإقرارات الضريبية المقدمة، وكذلك الأثر على كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية، وقدمت الدراسة توصيات عدة من أهمها: ضرورة إلزام الجهات الرسمية بالتأكد من تصميم نظام الضرائب الإلكتروني بطريقة تسهل عملية الإقرارات الضريبية المقدمة، مع تحفيز الممولين على دفع الضرائب، وضرورة تعيين موظفين أكفاء لإدارة نظام إدارة الضرائب.

8.2 دراسة (أهمية، 2021)، بعنوان: دور إصلاح النظام الضريبي الجزائري في تحسين الإيرادات الضريبية، هدفت هذه الدراسة لدراسة أهم المشكلات في النظام الضريبي الجزائري، بمكوناته الثلاث: التشريع الضريبي، والهيكل الضريبي، والإدارة الضريبية، والعمل على تحليله لمعرفة مكان القوة والضعف في النظام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على البيانات والاحصائيات والتقارير الرسمية المنشورة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أنّ النظام الضريبي في الجزائر يعاني نقائص كثيرة واختلالات عميقة يجب تصحيحها، وأنّ الضعف في الحصيلة الضريبية تشكّل مظهراً سلبياً في النظام الضريبي، بالإضافة إلى محدودية إمكانية مراقبة الممولين من قبل الإدارة الضريبية، وقدمت الدراسة توصيات عدة من أهمها: ضرورة توسيع وعاء الضريبة وخفض أسعارها كبادرة من بوادر الإصلاح الضريبي، وأنّ الإصلاح الضريبي المنسق يحقق مزايا مهمة مقارنة بإصلاح نظام الضريبة على أجزاء منعزلة بعضها عن بعض، وضرورة تحسين أداء الإدارة الضريبية لنجاح الإصلاح الضريبي.

9.2 دراسة (تمام، 2021)، بعنوان: انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية، استهدفت هذه الدراسة التعرف على دراسة انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية، ودراسة أهمية وطبيعة التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات، وتحليل أهم عوامل ومحددات نجاح استراتيجيات التحول الرقمي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي بدراسة البيانات الإحصائية المستقاة من مصادر المعلومات الدولية المنشورة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: أنّ نجاح التحول الرقمي يركز على إنشاء وتطوير البنية التحتية للاتصالات الرقمية، وضمان إدارتها وإمكانية الوصول

إليها، والذي يؤدي بدوره لتحسين جودة الخدمة، وأنّ النظام الضريبي الرقمي يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، وأنّ ظهور التكنولوجيا الرقمية أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الاقتصاد الرقمي، وقدمت الدراسة توصيات عدة منها: التأكيد على تحويل الحكومة إلى حكومة مترابطة رقمياً، وتمكين الدولة من الحكومة الإلكترونية بربط الأنظمة الرقمية الحكومية، وإنشاء إدارة للمخاطر وتقييم الذاتي لتحسين أساليب جمع المعلومات الضريبية، والحد من تكاليف الامتثال لدفع الضرائب.

10.2 دراسة (أبادير، أبو الحسن، 2019)، بعنوان: الإصلاح الضريبي في مصر وانعكاسه على العجز في الموازنة العامة للدولة، هدفت هذه الدراسة للاستفادة من إصلاح منظومة الضرائب لِمَا لها من متغيرات اقتصادية عديدة في الاقتصاد المصري، والتأكد من الإصلاح بتتبع الآثار الاقتصادية الكلية المختلفة للإصلاح الضريبي في الاقتصاد المصري على العجز في الموازنة العامة للدولة، وتوصلت الدراسة لنتائج عدة منها: أنّ الإصلاح الضريبي ضرورة حتمية لِمَا له من تأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي تنعكس على الوضع الاقتصادي، وأنه لا يمكن تبني أي إصلاحات اقتصادية دون الأخذ في الاعتبار إصلاح الجوانب المتعلقة بالسياسة الضريبية نتيجة الترابط بين السياسات، وقدمت الدراسة توصيات عدة منها: ضرورة تبني سياسة اقتصادية واضحة ومحددة تؤمن بالإصلاح الضريبي كطريق لتغيير الواقع المعيشي والتنموي للمجتمع، بالإضافة إلى بناء الإصلاح الضريبي وفق دراسة ميدانية ليتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

11.2 دراسة (عبد الكافي، 2018)، بعنوان: أثر تطبيق نظام الحوكمة على تحسين إجراءات تحصيل الإيرادات الضريبية، هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم وأهمية نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب في ليبيا، بالإضافة إلى التعرف على أثر تطبيق نظام الحوكمة في إدارة مصلحة الضرائب على تفعيل وسائل جباية الإيرادات، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحديد محاور المشكلة، واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، لمعرفة دور الحوكمة في تحصيل الإيرادات الضريبية في ليبيا، باستخدام أداة الاستبيان، وتوصلت الدراسة لنتائج عدة منها: أنّ تطبيق نظام الحوكمة في مصلحة الضرائب يضيق من فرص التلاعب بالقوانين والتشريعات، ويقلل من ظاهرة التهرب الضريبي بما يحقق الالتزام الطوعي للممولين، وأنّ التطبيق يزيد من ثقة الممولين تجاه النظام الضريبي، بما يحقق زيادة في الإفصاح

والشفافية في البيانات المقدمة في الإقرارات الضريبية، بالإضافة إلى أنّ التطبيق يؤثر على إجراءات وسائل التحصيل الضريبي، وقدّمت الدراسة توصيات عدة من أهمها: الالتزام بتطبيق نظام الحوكمة في إدارات مصلحة الضرائب، لِمَا له الأثر الإيجابي في تحصيل الإيرادات، بالإضافة إلى ترسيخ قاعدة الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة واللوائح والشفافية في كل أقسام إدارة مصلحة الضرائب، مع ضرورة إدخال التقنية الإلكترونية في النظام الضريبي.

12.2 دراسة (أحمد، بن علي، 2017)، بعنوان: الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإصلاح الضريبي مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الممولين بالضريبة والعمل على تغيير العلاقة بين الطرفين، حيث تمت بدراسة ميدانية على عينة من الممولين بالضريبة وهي الشركات البترولية في الجزائر، وتوصّلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: وجود تأثير إيجابي لإعادة تنظيم الأداة الضريبية، وخاصة بالنسبة لتخصيص مصالح ضريبية لكل فئة من فئات الممولين بالضريبة، وقدّمت الدراسة توصيات عدة منها: التركيز على العامل البشري لتحسين جودة الخدمات الضريبية بتجنيد الموظفين حول فكرة العصرنة، والعمل على استحداث آليات لتحفيز الموظفين الممولين بالضريبة لمزيد بذل الجهود وتوفير الخدمات بجودة عالية.

13.2 موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب كثيرة ومتعددة حيث تتفق في عينة الدراسة، وتتفق أنّها تتناول الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام، والإصلاحات الضريبية بشكل خاص، حيث شملت العينة لبعض الدراسات وشملت بعضها، كما أنّها تتفق في تناول مفهوم وأهمية الإصلاح الضريبي، وأيضاً تتفق مع بعضها في أنّها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة أداة للبحث والاستقصاء كونهما مفيدتين للدراسات الاجتماعية لتحقيق هدف الدراسة والوصول للنتائج، أيضاً اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عينة الدراسة حيث إنّ أغلبها اعتمد على الأدبيات والتقارير المنشورة، علاوة على ذلك اتفقت مع معظم الدراسات في دراسة جوانب متعددة أخرى أهمها: التعرف على المعرفة والخبرة والمهارات والدورات المطلوبة لموظفي الضرائب، هذا واستفاد الباحثان من الدراسات السابقة في جوانب مهمة وهي صياغة الإطار النظري للدراسة وصياغة فرضيات الدراسة والكتب والمراجع بالدراسات السابقة، وهذا يزيد من أهمية هذا الموضوع الذي تمّ

اختياره كموضوع للدراسة.

3. الدراسة الميدانية:

1.3 تمهيد:

يتناول هذا الجانب عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تمّ الاعتماد عليها في تنفيذ الجانب العملي للدراسة بهدف التعرّف على "مدى أهمية الإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية"، ويشمل أيضاً المنهجية المتبعة في إعداد الجانب العملي للدراسة من حيث أداة جمع البيانات والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وتحليل البيانات الوصفية واختبار الفرضيات.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين والعاملين في إدارة الضرائب بالمركز وزليتن، والبالغ عددهم (92) موظفاً، حيث تمّ استخدام المسح الشامل في توزيع استمارات الاستبيان؛ وذلك نظراً لصغر حجم المجتمع، وتمّ توزيع (92) استبانة استرجع منها (74) استبانة وتمّ استبعاد (4) استبانات لعدم استكمال البيانات، والجدول التالي يوضح أعداد الاستمارات الموزعة ونسبة المسترد والفاقد منها:

الجدول (1): يبيّن الاستمارات المجابة ونسبة والفاقد والمسترد منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير الصالحة للتحليل	نسبة الاستمارات غير الصالحة للتحليل	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
92	14	15.2%	4	4.3%	74	80.5%

3.3 أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ استخدام استمارة الاستبيان، واشتملت في القسم الأول على المعلومات الشخصية والمتمثلة في (المؤهل العلمي - التخصص - عدد سنوات الخبرة - عدد الدورات التدريبية)، واشتملت في القسم الثاني على العبارات المصممة لقياس "متغيرات الدراسة"، وتمّ تقسيمها لثلاثة محاور وهي كالآتي: المحور الأول: واشتمل على 10 عبارات حول "إعادة هيكلة النظام الضريبي العام".

المحور الثاني: اشتمل على 10 عبارات حول "متطلبات جودة النظام الضريبي".

المحور الثالث: اشتمل على 10 عبارات حول "البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي".
ووضع الباحثان (30) عبارة بهدف التعرف على "مدى أهمية الإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية"، واستخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (لا أوافق بشدة) ودرجتان للإجابة (لا أوافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (أوافق) وخمس درجات للإجابة (أوافق بشدة)، وتم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

الجدول (2): ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
الوزن النسبي	أقل من 36%	36% إلى 51.9%	52% إلى 67.9%	68% إلى 83.9%	أكثر من 84%
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

4.3 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

تم استخدام الأساليب الآتية:

- التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تحصل عليها كل إجابة، منسوباً إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة وإعطاء صورة أولية عن إجابة أفراد المجتمع على العبارات المختلفة.
- المتوسط الحسابي المرجح: لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- الانحراف المعياري: لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن المتوسط الحسابي.
- معامل الارتباط: لتحديد العلاقة بين كل عبارة وإجمالي محورها.
- معامل الفا كرونباخ: لضمان ثبات الإجابات والبيانات التي تم جمعها بالاستبيان في حال إعادة توزيع الاستبيان في وقت آخر.
- اختبار (One Sample T-Test): لاتخاذ قرار لقبول الفرضية أو رفضها.

5.3 صدق فقرات الاستبيان:

1.5.3 صدق المحكمين:

باعتبار أنّ صدق المحكمين يُعدّ أحد الشروط اللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، وباعتبار أنّ الصدق يدل على مدى قياس العبارات للظاهرة المراد قياسها، وحيث إنّ الصدق الظاهري أفضل طريقة لقياس الصدق، وهو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على الصلاحية من عدمها، وتحقق ذلك ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة، وتمّ الأخذ بنظر الاعتبار جميع الملاحظات التي أبدتها المحكمين.

2.5.3 صدق الاتساق الداخلي:

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (3) نجد أنها توضح صدق الاتساق الداخلي والتي تقيس فقرات محور المحور الأول حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.278)، (0.713) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) أو (0.05)، وهذا يدل على وجود ارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمقياس، وهذا بدوره يؤكد صدق الاتساق الداخلي لمقياس محور "إعادة هيكلة النظام الضريبي العام".

أيضاً يوضح الجدول صدق الاتساق الداخلي التي تقيس فقرات المحور الثاني حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.274، 0.585) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) أو (0.05)، وهذا يدل على وجود ارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمقياس، وهذا بدوره يؤكد صدق الاتساق الداخلي لمقياس محور "متطلبات جودة النظام الضريبي".

وكذلك يوضح الجدول صدق الاتساق الداخلي التي تقيس فقرات المحور الثالث حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.298، 0.625) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01) أو (0.05)، وهذا يدل على وجود ارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمقياس وهذا بدوره يؤكد صدق الاتساق الداخلي لمقياس محور "البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي".

الجدول (3): معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة للاستبيان ودرجة المحور الذي تنتمي إليه

المحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية p-value	المحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية p-value	المحور	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية p-value
المحور الأول	1	**0.366	0.001	المحور الثاني	1	**0.523	0.000	المحور الثالث	1	**0.585	0.000
	2	**0.488	0.000		2	**0.585	0.000		2	**0.544	0.000
	3	**0.626	0.000		3	**0.523	0.000		3	**0.301	0.009
	4	**0.713	0.000		4	**0.585	0.000		4	**0.590	0.000
	5	**0.366	0.001		5	*0.274	0.023		5	*0.298	0.022
	6	**0.488	0.000		6	**0.333	0.004		6	**0.318	0.006
	7	*0.278	0.022		7	**0.335	0.004		7	**0.585	0.000
	8	*0.301	0.019		8	**0.397	0.000		8	**0.625	0.000
	9	**0.626	0.000		9	**0.523	0.000		9	**0.301	0.009
	10	**0.713	0.000		10	**0.585	0.000		10	**0.590	0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

* القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

3.5.3 صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

يوضح الجدول رقم (4) أنّ معاملات الارتباط بيرسون لجميع المحاور تراوحت بين (0.968 – 0.988)، من محاور الاستبيان والمعدل الكلي لعباراته وبذلك يتبين أنّ معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) وبذلك تُعدّ المحاور صادقة ومتناسقة لما وضعت لقياسه.

الجدول (4): مصفوفة معاملات الارتباطات بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

المجالات	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	الاستبانة ككل
المحور الأول	1	**0.914	**0.979	**0.983
المحور الثاني		1	**0.928	**0.968
المحور الثالث			1	**0.988
الاستبانة ككل				1

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

* القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

4.5.3 الثبات:

هو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتمّ حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إنّ معامل ألفا نتج بتقدير جيد في أغلب المواقف، وهذه الطريقة تعتمد على اتساق أداء الفرد من

عبارة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تُعدّ مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة (Uma Sekaran, 2003).

وتمّ التحقق من ثبات أداة الدراسة خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ، ويوضح الجدول رقم (5) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ جاءت مرتفعة لإجمالي الاستبانة وبلغت (89.4%)، في حين كان الثبات الكلي لإجمالي الاستبانة (94.5%) وهي قيمة ثبات مرتفعة، ويمكن القول إنّها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض الدراسة، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج، وبذلك يكون الباحثان تأكداً من صدق وثبات أداة الدراسة مما يعزز الثقة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة اختبار فرضياتها.

جدول (5) يوضح معامل ألفا كرونباخ للثبات

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا	قيمة الثبات
1	إعادة هيكلة النظام الضريبي العام	10	0.690	0.830
2	متطلبات جودة النظام الضريبي	10	0.734	0.856
3	البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي	10	0.665	0.815
4	إجمالي الاستبانة	30	0.894	0.945

6.3 تحليل الدراسة الميدانية:

1.6.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

يهدف هذا المحور إلى جمع بيانات أفراد مجتمع الدراسة، والتي من خلالها يمكن التعرف على المعلومات الشخصية لمجتمع الدراسة، وتمّ تحديد هذه الخصائص وبيئاتها كالاتي:

الجدول (6): توزيع أفراد المجتمع حسب المعلومات الشخصية

المتغيرات	الفئات	التكرار	%	المتغيرات	الفئات	التكرار	%
المؤهل العلمي	دبلوم	18	24.3%	عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	4.1%
	بكالوريوس	51	68.9%		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	55	74.3%
	ماجستير	4	5.4%		من 10 إلى أقل من 15 سنة	14	18.9%
	دكتوراه	1	1.4%		من 15 سنة فأكثر	2	2.7%
	المجموع	74	100%		المجموع	74	100%
التخصص	محاسبة	32	43.2%	عدد الدورات التدريبية	أقل من 5 دورات	70	94.6%
	تمويل ومصارف	8	10.8%		من 5 إلى 10 دورات	4	5.4%
	اقتصاد	6	8.1%		10 دورات فأكثر	0	0%
	إدارة	25	33.8%		المجموع	74	100%
	تخصص آخر	3	4.1%				
	المجموع	74	100%				

من النتائج الواردة في الجدول رقم (6) تبين أنّ هناك (18) من المستجيبين وبنسبة (24.3%) مؤهلاتهم "دبلوم"، وجاء (51) من المستجيبين وبما نسبته (68.9%) مؤهلاتهم "بكالوريوس"، في حين كان هناك (4) مستجيبين وبنسبة (5.4%) يحملون مؤهل "ماجستير"، وكان هناك مستجيباً واحداً وبنسبة (1.4%) مؤهله "دكتوراه"، أمّا بالنسبة للتخصص نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أنّ هناك (32) مستجيباً وبنسبة (43.2%) تخصصهم "محاسبة"، وكان عدد (8) مستجيبين وبنسبة (10.8%) تخصصهم "تمويل ومصارف"، في حين جاء (6) مستجيبين وبنسبة (8.1%) تخصصهم "اقتصاد"، وكان عدد (25) مستجيباً وبنسبة (33.8%) تخصصهم "إدارة"، في حين جاء عدد (3) مستجيبين وبنسبة (4.1%) بتخصصات أخرى، وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة، بينت النتائج أنّ (3) من المستجيبين وبنسبة بلغت (4.1%) لهم خبرة أقل من 5 سنوات، و(55) مستجيباً وبنسبة بلغت (54.3%) كانت خبرتهم تتراوح ما بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و(14) مستجيباً وبنسبة (18.9%) لهم خبرة تراوحت من 10 إلى أقل من 15 سنة، في حين جاء (2) مستجيباً وبنسبة (2.7%) خبرتهم أكثر من 15 سنة، أمّا بالنسبة لعدد الدورات التدريبية فبينت النتائج أنّ هناك (70) من المستجيبين وبنسبة (94.6%) تلقوا أقل من 5 دورات تدريبية، وجاء عدد (4) مستجيبين وبنسبة (5.4%) تلقوا دورات تدريبية تراوحت ما بين 5 إلى 10 دورات، وتعدّ البيانات سالفة الذكر بيانات جيدة ويمكن أن تنعكس بشكل إيجابي على الإجابات المتحصل عليها من أداة الدراسة.

2.6.3 تحليل البيانات الوصفية للدراسة:

لتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة تمّ استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة أي أنّهم متفقون على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة أي أنّهم غير متفقين على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05)، وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

1.2.6.3 نتائج التحليل الوصفي لمحوّر إعادة هيكلة النظام الضريبي العام.

الجدول (7): التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي لفقرات "المحوّر الأول"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الموسّط المرحّج	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي السائد
1	إعادة هيكلة النظام الضريبي يعدّ أمراً ضرورياً لتحسين كفاءة تحصيل الإيرادات وتحقيق الاستقرار المالي.	ك	19	48	7	0	0	4.16	0.574	83.2	مرتفعة جداً 4
		%	25.7	64.9	9.5	0	0				
2	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في ليبيا.	ك	21	45	7	1	0	4.19	0.589	83.8	مرتفعة 3
		%	28.4	60.8	9.5	1.4	0				
3	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية.	ك	1	66	7	0	0	3.92	0.321	78.4	مرتفعة 6
		%	1.4	89.2	9.5	0	0				
4	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في دفع المواطنين ضرائبهم بشكل أكثر انتظاماً.	ك	55	15	4	0	0	4.69	0.572	93.8	مرتفعة جداً 1
		%	74.3	20.3	5.4	0	0				
5	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تحقيق فعالية أداء الإدارة عند جباية الإيرادات لكل قسم على حده.	ك	19	48	7	0	0	4.16	0.574	83.2	مرتفعة 4
		%	25.7	64.9	9.5	0	0				
6	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تحقيق العدالة والأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.	ك	21	45	7	1	0	4.19	0.589	83.8	مرتفعة 3
		%	28.4	60.8	9.5	1.4	0				
7	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية للدولة.	ك	18	48	7	1	0	4.23	0.455	84.6	مرتفعة جداً 2
		%	24.3	64.9	9.5	1.4	0				
8	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في استقرار الاقتصاد المحلي على المدى الطويل.	ك	10	50	7	7	0	4.04	0.481	80.8	مرتفعة 5
		%	13.5	67.6	9.5	9.5	0				
9	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تحسين بيئة الأعمال والتحفيز في الاستثمار المحلي والدولي في ليبيا.	ك	1	66	7	0	0	3.92	0.321	78.4	مرتفعة 6
		%	1.4	89.2	9.5	0	0				
10	إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تقليل التهرب الضريبي.	ك	55	15	4	0	0	4.69	0.572	93.8	مرتفعة جداً 1
		%	74.3	20.3	5.4	0	0				

بيّنت النتائج في الجدول رقم (7) أنّ هناك (7) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، و(3) فقرات كانت درجة الموافقة عليها "مرتفعة جداً"، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرتان (إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في دفع المواطنين ضرائبهم بشكل

أكثر انتظاماً)، (إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تقليل التهرب الضريبي)، وبمتوسط حسابي قدره 4.69 وانحراف معياري 0.572، وبوزن نسبي 93.8%، في حين جاءت الفترتان (إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية)، و(إعادة هيكلة النظام الضريبي يساهم في تحسين بيئة الأعمال والتحفيز في الاستثمار المحلي والدولي في ليبيا)، على أدنى متوسط حسابي وقدره 3.92 وانحراف معياري 0.321، وبوزن نسبي 78.4%، ولتحديد مستوى إعادة هيكلة النظام الضريبي العام فإنّ النتائج في الجدول رقم (8) أظهرت أنّ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور تساوي (4.21)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأنّ الفرق تساوي (1.21)، ولتحديد معنوية هذه الفرق فإنّ قيمة إحصائي الاختبار "T" المحسوبة (151.422) بدلالة إحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفرق، وهذا يدل على أنّ مستوى إعادة هيكلة النظام الضريبي العام جاء بدرجة مرتفعة، وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية H01 التي تنصّ على أنّه (لا يمكن تحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي العام)، وقبول فرضيتها البديلة التي تنصّ على أنّه (يمكن تحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي العام).

الجدول (8): نتائج اختبار (One Sample T-test) لمقارنة متوسطات استجابات أفراد

العينة حول الفرضية الفرعية الأولى

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطات	قيمة "T"	مستوى الدلالة	معنوية الفرق	H0
الفرضية الفرعية الأولى	4.21	1.21	151.422	0.000	معنوي	رفض

2.2.6.3 نتائج التحليل الوصفي لمحور متطلبات جودة النظام الضريبي

الجدول (9): التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي لفقرات "المحور الثاني"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الموزع	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي السائد
1	أن يتمتع النظام الضريبي بشفافية كافية لتطبيق القوانين والتعليمات.	ك	19	48	7	0	0	4.16	0.574	83.2	مرتفعة 4
		%	25.7	64.9	9.5	0	0				
2	توفير معلومات واضحة ومفهومة حول التعديلات الضريبية الجديدة.	ك	21	45	7	1	0	4.19	0.589	83.8	مرتفعة 3
		%	28.4	60.8	9.5	1.4	0				
3	أن يكون من السهل الوصول إلى الخدمات الضريبية عبر الإنترنت أو من خلال فروع إدارة الضرائب.	ك	19	48	7	0	0	4.16	0.574	83.2	مرتفعة 4
		%	25.7	64.9	9.5	0	0				
4	يجب أن تكون المعاملات الضريبية تفسد بشكل سريع ودون تأخير.	ك	21	46	7	0	0	4.19	0.589	83.8	مرتفعة 3
		%	28.4	62.2	9.5	0	0				
5	أن يعامل النظام الضريبي جميع الممولين بشكل عادل وغير تمييزي.	ك	18	55	1	0	0	4.23	0.455	84.6	مرتفعة جداً 2
		%	24.3	74.3	1.4	0	0				
6	أن تكون التكنولوجيا المستخدمة في النظام الضريبي في ليبيا فعالة وتساعد في تسهيل العمليات الضريبية.	ك	10	57	7	0	0	4.04	0.481	80.8	مرتفعة 5
		%	13.5	77.0	9.5	0	0				
7	توفير الحكومة لمصحات إلكترونية موثوقة للتعامل مع الإجراءات الضريبية مثل تقديم الإقرارات ودفع الضرائب.	ك	1	66	7	0	0	3.92	0.321	78.4	مرتفعة 6
		%	1.4	89.2	9.5	0	0				
8	تحديث البنية التحتية الضريبية لتساعد في تحسين الأداء والكفاءة.	ك	55	15	4	0	0	4.69	0.572	93.8	مرتفعة جداً 1
		%	74.3	20.3	5.4	0	0				
9	تقديم برامج تدريبية للممولين حول كيفية الالتزام بالقوانين الضريبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.	ك	19	48	7	0	0	4.16	0.574	83.2	مرتفعة 4
		%	25.7	64.9	9.5	0	0				
10	أن يكون النظام الضريبي في ليبيا مرناً ويتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.	ك	21	46	7	0	0	4.19	0.589	83.8	مرتفعة 3
		%	28.4	62.2	9.5	0	0				

بيّنت النتائج في الجدول رقم (9) أنّ هناك (8) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، وفقرتان كانت درجة الموافقة عليها "مرتفعة جداً"، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تحديث البنية التحتية الضريبية لتساعد في تحسين الأداء والكفاءة)، وبمتوسط حسابي قدره 4.69، وانحراف معياري 0.572، وبوزن نسبي 93.8%، في حين جاءت الفقرة (توفير الحكومة لمنصات إلكترونية موثوقة للتعامل مع الإجراءات الضريبية مثل تقديم الإقرارات ودفع الضرائب)، على أدنى متوسط حسابي وتحديث البنية التحتية الضريبية لتساعد في تحسين الأداء والكفاءة)، قدره 3.92، وانحراف معياري 0.321، وبوزن نسبي 78.4%، ولتحديد مستوى "متطلبات جودة النظام المحاسبي"، فإنّ النتائج في الجدول رقم (10) أظهرت أنّ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.19)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأنّ الفروق تساوي (1.19)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإنّ قيمة إحصائي الاختبار "T" المحسوبة (144.221) بدلالة إحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أنّ مستوى متطلبات جودة النظام الضريبي جاءت بدرجة مرتفعة، وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية H02 التي تنصّ على أنّه (لا تتوفر متطلبات للنظام الضريبي في ليبيا)، وقبول فرضيتها البديلة التي تنصّ على أنّه (تتوفر متطلبات للنظام الضريبي في ليبيا).

الجدول (10): نتائج اختبار (One Sample T-test) لمقارنة متوسطات استجابات أفراد

العينة حول الفرضية الفرعية الثانية

المحور	المتوسط الحسابي	الفروق بين المتوسطات	قيمة "T"	مستوى الدلالة	معنوية الفروق	H0
الفرضية الفرعية الثانية	4.19	1.19	144.221	0.000	معنوي	رفض

3.2.6.3 نتائج التحليل الوصفي لمحور البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي

الجدول (11): التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي والوزن النسبي لفقرات

"المحور الثالث"

ن	الفقرة	ال تكرار النسبة	أقصى نسبة	أقصى	متوسط	لا أقصى	لا أقصى	متوسط	الأحرف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب النسبي
1	تعزز النزاهة والشفافية في إدارة النظام الضريبي وتحسين الشفافية في عملية جمع وتوزيع الإيرادات الضريبية.	ك	1	66	7	0	0	3.92	0.321	78.4	مرتفعة 7
		%	1.4	89.2	9.5	0	0				
2	زيادة نشر التقارير والبيانات المالية التي توضح كيفية استخدام الأموال الضريبية بأن تكون مفيدة.	ك	14	56	4	0	0	4.14	0.478	82.8	مرتفعة 5
		%	18.9	75.7	5.4	0	0				
3	توفير منصات إلكترونية للمكلفين لمتابعة تفاصيل التعديلات الضريبية.	ك	19	48	7	0	0	4.16	0.574	83.2	مرتفعة 4
		%	25.7	64.9	9.5	0	0				
4	تبسيط الإجراءات الضريبية لتقليل الوقت والجهد الذي يبذله الممولين، مع اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد في إدارة الضرائب لتحسين فعالية النظام.	ك	21	46	7	0	0	4.19	0.589	83.8	مرتفعة 3
		%	28.4	62.2	9.5	0	0				
5	غشور الإصلاحات الضريبية تحديث القوانين لتتماشى مع المعايير الدولية.	ك	18	48	7	0	1	4.23	0.455	84.6	مرتفعة جداً 2
		%	24.3	64.9	9.5	0	1.4				
6	تبسيط النظام الضريبي للشركات لتشجيع الاستثمارات المحلية والدولية.	ك	10	57	7	0	0	4.04	0.481	80.8	مرتفعة 6
		%	13.5	77.0	9.5	0	0				
7	تعزز استخدام الأنظمة الإلكترونية لتقديم الضرائب ودفعها عبر الإنترنت، وتقديم الدعم التقني على مدار الساعة.	ك	1	66	7	0	0	3.92	0.321	78.4	مرتفعة 7
		%	1.4	89.2	9.5	0	0				
8	تقديم حوافز ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقتصادي.	ك	55	15	4	0	0	4.69	0.572	93.8	مرتفعة جداً 1
		%	74.3	20.3	5.4	0	0				
9	إنشاء قاعدة بيانات موحدة وشاملة لجميع الممولين للحد من التهرب الضريبي.	ك	19	48	7	0	0	4.16	0.574	83.2	مرتفعة 4
		%	25.7	64.9	9.5	0	0				
10	تقديم برامج تدريبية متطورة للمكلفين، وتوعيتهم بالحقوق والواجبات الضريبية بشكل دوري ومنظم.	ك	21	45	7	0	1	4.19	0.589	83.8	مرتفعة 3
		%	28.4	60.8	9.5	0	1.4				

بيّنت النتائج في الجدول رقم (11) أنّ هناك (8) فقرات كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، وفقرتان كانت درجة الموافقة عليها "مرتفعة جداً"، وكان أعلى متوسط حسابي عند الفقرة (تقديم حوافز ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقتصادي)، وبمتوسط حسابي قدره 4.69، وانحراف معياري 0.572، وبوزن نسبي 93.8%، في حين جاءت الفقرتان (تعزز النزاهة والشفافية في إدارة النظام الضريبي وتحسين الشفافية في عملية جمع وتوزيع الإيرادات الضريبية)، و(تعزز استخدام الأنظمة الإلكترونية لتقديم الضرائب ودفعها عبر الإنترنت، وتقديم الدعم التقني على مدار الساعة)، على أدنى متوسط وقدره 3.92، وبانحراف

معياري 0.321، ووزن نسبي 78.4%، ولتحديد مستوى "متطلبات البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي فإنّ النتائج في الجدول رقم (12) أظهرت أنّ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.16)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأنّ الفروق تساوي (1.16)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإنّ قيمة إحصائي الاختبار "T" المحسوبة (159.721) بدلالة إحصائية تساوي صفرًا، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أنّ مستوى البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي جاءت بدرجة مرتفعة، وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية H03 التي تنصّ على أنّه (لا تتوفر البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي في ليبيا)، وقبول فرضيتها البديلة التي تنصّ على أنّه (تتوفر البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي في ليبيا).

الجدول (12): نتائج اختبار (One Sample T-test) لمقارنة متوسطات استجابات أفراد

العينة حول الفرضية الفرعية الثالثة

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطات	قيمة "T"	مستوى الدلالة	معنوية الفروق	H0
الفرضية الفرعية الثالثة	4.16	1.16	159.721	0.000	معنوي	رفض

4.2.6.3 الفرضية الرئيسية للدراسة التي تنصّ على: لا يوجد تأثير للإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا.

من النتائج الواردة في الجدول رقم (13) والخاصة باستجابة مفردات عينة الدراسة حول مضمون هذه الفرضية الرئيسية، تمّ استخدام اختبار T-test لاختبار الفرضية. وتمّ اختبار هذه الفرضية في الأساس على مقارنة متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة حول مضمون الفرضية لتحديد ما إذا كان المتوسط المحسوب أعلى من المتوسط المعياري بشكل دالٍ إحصائيًا أم لا.

ونظراً لكون فقرات الدراسة تمّ قياسها، فيكون المتوسط المعياري هو 3 و(5+4+3+2+1/5)، ولذلك تمت صياغة الفرض كما يأتي:

$$H_0: \mu = 3 \quad H_1: \mu \neq 3$$

وتمّ استخدام اختبار (One-Sample T-test) لعينة واحدة حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (13): نتائج اختبار (One Sample T-test) لمقارنة متوسطات استجابات أفراد

العينة حول الفرضية الرئيسية

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين المتوسطات	قيمة "T"	مستوى الدلالة	معنوية الفروق	H0
الفرضية الرئيسية	4.19	1.19	154.530	0.000	معنوي	رفض

ولتحديد مدى تأثير للإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا فإنّ النتائج في الجدول رقم (13) أظهرت أنّ متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (4.19)، وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأنّ الفروق تساوي (1.19)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإنّ قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً، وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أنّه يوجد تأثير للإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا، وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسية H0 التي تنصّ على أنّه (لا يوجد تأثير للإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا)، وقبول فرضيتها البديلة التي تنصّ على أنّه (يوجد تأثير للإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا).

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:

بناءً على تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات فإنّه تمّ استخلاص النتائج الآتية:

أ. هناك تأثير إيجابي وأهمية ذات دلالة إحصائية لتحليل هيكل الضرائب العامة والنظام الضريبي في ليبيا، كأحد مقومات عملية الإصلاح الضريبي؛ لتحسين جباية الإيرادات الضريبية.

ب. هناك تأثير إيجابي وأهمية ذات دلالة إحصائية لتوفر متطلبات للنظام الضريبي في ليبيا، كأحد مقومات عملية الإصلاح الضريبي، لتحسين جباية الإيرادات الضريبية.

ج. هناك تأثير إيجابي وأهمية ذات دلالة إحصائية لتوفر البدائل الممكنة للإصلاح الضريبي في ليبيا كأحد مقومات عملية الإصلاح الضريبي؛ لتحسين جباية الإيرادات الضريبية.

د. هناك تأثير إيجابي وأهمية ذات دلالة إحصائية للإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا.

هـ. يساهم الإصلاح الضريبي في تحسين طريقة جباية الإيرادات، وتقليل التهرب الضريبي، وتحسين فاعلية النظام الضريبي.

و. يساهم الإصلاح الضريبي في تشجيع الأفراد والشركات لدفع الضرائب بتبسيط النظام الضريبي، وجعل الضرائب أكثر عدالة وشفافية.

ز. يساهم الإصلاح الضريبي في تضمين جميع الفئات المستهدفة في النظام الضريبي، بما في ذلك القطاع غير الرسمي مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات.

2.4 التوصيات:

بعد تحليل البيانات التي تمّ جمعها والوصول إلى استنتاجاتها فإنّ الدراسة توصي بالآتي:

أ. ضرورة توفير العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة من خلال تكوين متخصص في الضرائب.

ب. تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها وتفادي التعديلات المستمرة حتى يسهل على موظفي الإدارة الضريبية والممولين بالضريبة استيعابها.

ج. محاولة رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية من خلال تدريب العاملين بشكل مستمر، والعمل على تحديث البيانات والمعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

د. ضرورة تبسيط الإجراءات الضريبية للحد من التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات.

هـ. عمل المزيد من الدراسات المستقبلية؛ لأخذ أبعاد أخرى (متغيرات مستقلة) لبيان مدى أهمية الإصلاح الضريبي في تحسين جباية الإيرادات.

المصادر والمراجع:

- أبادير، عطا الله أبوسيف & أبو الحسن، محمد سعيد (2019)، الإصلاح الضريبي في مصر وانعكاسه على العجز في الموازنة العامة للدولة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 33 (1)، ص 29-53، مصر.
- أحمد، وشان & بن علي، بلعزوز (2017)، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، 1(1)، يناير، ص 67-74، الجزائر.
- أحمية، فاتح (2021)، دور إصلاح النظام الضريبي الجزائري في تحسين الإيرادات الضريبية، 15(2)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للتجارة، مختبر الإصلاحات الاقتصادية التنموية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، ديسمبر، ص 158-177، الجزائر.
- تمام، أحمد إبراهيم (2021)، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية، مجلة روح القوانين، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، التكنولوجيا والقانون، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ص 314-360، مصر.
- عبد الكافي، أشرف سالم (2018)، أثر تطبيق نظام الحوكمة على تحسين إجراءات تحصيل الإيرادات الضريبية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشريسي، تيسمسيلت، 1(4)، سبتمبر، ص 176-191، الجزائر.
- عثمان، سعيد عبد العزيز (2000)، النظم الضريبية - مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- لقاط، خالد & بن مشرن، أحلام (2024)، متطلبات عصرنة إدارة الضرائب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة عين تموشنت، ص 1-95، الجزائر.
- محمود، محمود رجب (2024)، أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الضريبية والتكوين الرأسمالي في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 5(1)، الجزء الرابع، يناير، ص 577-619، مصر.
- محمود، رقية محمود (2024)، دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، الهيئة الليبية للبحث العلمي، 1 (39)، ربيع، ص 146-172، ليبيا.
- الهنداوي، حمدي أحمد (2023)، تقييم دور ضريبة القيمة المضافة في تعزيز عملية الإصلاح الضريبي، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الرقازيق، 45(3)، يوليو، ص 70-96، مصر.

- Uma Sekaran (2003), Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carbondale, p311.
- World Bank Group (2018), Paying Taxes 2018, a report published at: <https://www.pwc.com/payingtaxes>,, p. 41.
- Adegbe, Folajimi & Johnson, Enerson & Olaoye, Samuel (2022). An Empirical Investigation into the Relationship between Electronic Tax Management System and Tax Revenue Collection Efficiency in Selected States in South West, Archives of Business Research, April, 10(4), P 93-109 , Nigeria.
- Turyaheebwa, Paul & Kaaya, Siraje & Turyaheebwa, Abanis & Sunday, Arthur (2024), Examining the Effect of Tax Reforms on Revenue Collection Performance in Uganda. The Mediating Role of E-Tax Innovation in Tax Administration, International Journal of Research in Sociology and Anthropology, 9(1), P 14-27, Uganda.
- Pasaribu, Goenawan & Ayu, Leila & Pamuntjak, Almkra, Tax Reforms and Financial Performance of the Indonesian Directorate General of Taxes between 2017 and 2021: Literature Review, Start Ford Reviewed Journals and Book Publishing, Journal of Finance and Accounting, 6(5), P 11-21, Indonesian.